UN LIBRARY
FEB 15 1980
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/RES/34/137
12 February 1980

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/34/635/Add.2)]

٣٤/١٣٧ — دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، المتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، وقراريها ٣٢٠١ (د — ٦) و ٣٢٠٢ (د — ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ المتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د — ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ تشير ايضا الى قراراتها ٣٣٣٥ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٨٨ (د — ٣٠) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣٢/١٧٩ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٣٣/١٤٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٦٠ المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، و ١٩٧٩/٤٨ المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ،

واذ تضع في اعتبارها ما يتصل بالموضوع من احكام اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (١) ، المعتمدين في المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية

---

(١) انظر A/10112 ، الفصل الرابع .

../..

الصناعية المعقودة في ليما في الفترة من ١٢ الى ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٥ ، والذين سلما ، في جملة امور ، بأهمية ضمان دور مناسب للقطاع العام في توسيع نطاق التنمية الصناعية للبلدان النامية ،

واذ تلاحظ ما يتصل بذلك من احكام الاعلان الاقتصادي الذي اعتمده المؤتمر السادس لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ (٢) ،

واذ تشدد على الحاجة الى التوسع في تبادل الخبرات فيما يتعلق بدور القطاع العام ، ولا سيما فيما بين البلدان النامية ، عن طريق دراسة جوانبه المختلفة على نحو اكثر تفصيلا ،

واذ تشير الى الاحكام ذات الصلة في القرارات المذكورة اعلاه والتي تؤكد من جديد حق كل دولة في ممارسة السيادة الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية وعلى انشطتها الاقتصادية لما فيه صالح شعبها ،

واذ تضع في اعتبارها ان لكل دولة الحق السيادي وغير القابل للتصرف في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وفقا لارادة شعبها ودون تدخل خارجي ،

١ - تحيط علما بتقرير الامين العام عن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية (٣) ؛

٢ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٨ ؛

٣ - تدعو برنامج الامم المتحدة الانمائي وسائر المنظمات المختصة ، الى القيام ، حسب الاقتضاء ، بايلاء الاعتبار الواجب ، في سياق النظم والاولويات الانمائية الوطنية ، لمشاريع التعاون التقني الرامية الى تعزيز دور القطاع العام وتحسين اداء المؤسسات العامة ؛

٤ - تدعو اللجان الاقليمية الى النظر ، بالتفصيل ، في دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية في اقليم كل منها ، مع توجيه اهتمام خاص للجوانب المشار اليها في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧٩ ؛

٥ - تدعو الامين العام الى ان يواصل دراسته التفصيلية لدور القطاع العام وان يقدم ، من طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا شاملا الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، مولية اهتماما خاصا ، في جملة امور ، الى الجوانب التالية :

(أ) دور القطاع العام في تعبئة الموارد الوطنية من اجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛

(ب) دور المؤسسات العامة بوصفها ادوات رئيسية للقطاع العام ، وطرق زيادة فعاليتها ؛

---

(٢) A/34/542 ، المرفق ، الجزء الرابع .

(٣) E/1979/66 .

(ج) السبل والوسائل اللازمة، حسب الاقتضاء، لتعزيز القطاع العام، بما في ذلك قدراته المؤسسية والادارية، كأساس ممكن لوضع تدابير وطنية ودولية مناسبة؛

(د) دور القطاع العام بوصفه اداة لادخال الخطط الانمائية الوطنية وتقرير الاولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

(هـ) سبل ووسائل تيسير التبادل العملي للخبرات والمعلومات فيما بين البلدان النامية بشأن دور القطاع العام، مثل امكانية عقد حلقات دراسية ونشر كتيبات عن خبرة مختلف البلدان في ميدان تطوير القطاع العام؛

(و) دور القطاع العام من حيث علاقته بقطاعات النشاط الاقتصادي الاخرى؛

٦ - تؤكد من جديد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٦٠ الذي دعا المجلس فيه، في جملة امور، اللجان الاقليمية وسائر المؤسسات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة، الى الاستمرار في مساعدة الامين العام في اعداد مزيد من الدراسات عن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية.

الجلسة العامة ١٠٤
١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩